التقى وفد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا

رئيس مجلس الأمة عقد مباحثات رسمية مع جيرارد لارشير

الغانم خلال استقباله رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي

جانب من المباحثات

رئيس مجلس الأمة ملتقيا أحمد

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرارد لارشير والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال المباحثات التأكيد على عمق ومتانة العلاقات بين البلدين الصديقين والسبل التي من شأنها تعزيز التنسيق والتعاون بين الكويت وفرنسا في مختلف المجالات والاصعدة وخاصة في المجال البرلماني.

كما تطرق الجانبان الى عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك اضافة ماتشهده الساحتين الاقليمية والدولية من تطورات متسارعة.

وحضر المباحثات رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب الدكتور عبدالكريم الكندري والنواب خالد الشطي وعبدالله فهاد العنزي والحميدي السبيعي ومبارك الحجرف وسفير دولة الكويت لدى فرنسا سامي السليمان وامين عام مجلس الامة علام الكندري.

وعقب المباحثات اقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في قاعة الاحتفالات الكبرى بمبنى المجلس حضرها عدد من النواب.

يذكر ان رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي وصل والوفد المرافق له الى البلاد الأثنين في زيارة رسمية تستغرق اربعة ايام.

من جهة اخرى استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس وفد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا برئاسة نائب رئيس المجلس الرئاسي احمد امعيتيق.

وحضر اللقاء وزير الخارجية في حكومة الوفاق الوطني الليبي محمد سيالة والنائبان عبدالله فهاد العنزي والحميدي السبيعي والمستشار في الديوان الأميري محمد ضيف الله شرار وسفير الكويت لدى ليبيا مبارك العدواني.

هذا وقد بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي مايك بنس ورئيسة مجلس النواب ناتسي بيلوسي اعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا إطلاق النار بجامعة "شارلوت" في ولاية نورث كارولينا والذي اسفر عن سقوط العديد من الضحايا والجرحى.

وأكد الغانم استنكاره الشديد لمثل هذا العمل "الاجرامي" معربا عن تعاطفه مع ذوي الضحايا والجرحى.

تلقت طعنا مباشراً بشأنه مقدماً من مواطن في 12 فبراير الماضي

«الدستورية» تقضي بعدم دستورية قانون حظر تعارض المصالح

المحكمة الدستورية

قضت المحكمة الدستورية أمس بعدم دستورية القانون (13) لسنة 2018 بشأن حظر تعارض المصالح وتقضي بسقوط اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالمرسوم رقم 296 لسنة 2018.

وكانت المحكمة الدستورية قد تلقت طعنا مباشرا دستوريا مقدما من مواطن في الـ12 من نوفمبر الماضي بعدم دستورية القانون سالف الذكر.

وعرض الطعن على المحكمة الدستورية في غرفة المشورة في 19 نوفمبر الماضي وقررت تحديد جلسة بتاريخ 25 من الشهر نفسه لنظره وتم قيد الطعن في سجل المحكمة برقم (7 لسنة 2018 طعن دستوري مباشر).

وقررت المحكمة الدستورية إصدار الحكم فيه بجلستها المنعقدة 12 ديسمبر الماضي ثم مد اجل النطق به إلى جلسة 10 ابريل الماضي ثم الى جلسة اليوم.

وكان مجلس الأمة وافق في السادس من مارس 2018 في جلسته العادية وبالاجماع على اقتراحات بقوانين ومشروع قانون بشأن حظر تعارض المصالح في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الأولى بموافقة 45 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 45 في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بموافقة 44 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 44 عضوا.

وأعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في الـ10 من أكتوبر الماضي عن صدور اللائحة التنفيذية رقم (296) لسنة 2018 للقانون رقم (13) لسنة 2018 بشأن حظر تعارض المصالح.

أشادوا بالممارسة الراقية والديموقراطية التي أجريت في ظلها المساءلتان

نواب : التزاحم والتسابق على الاستجوابات يعرض هذه الأداة المهمة للضعف

حمد الهرشاني

سعدون حماد

جانب من جلسة الاستجواب

أحمد الفضل

أكد عدد من نواب مجلس الأمة في تصريحات صحافية امس أهمية الاستجواب كأداة فاعلة في مواجهة الفساد إلا أن تزاحمها والتسابق عليها يفقدها أهميتها وجدواها ، مشددين على أنها عندما تكون مجرد تسابق لخدمة أهداف انتخابية فإن ذلك سؤدي إلى ضعفها .

وأشاد هؤلاء بالممارسة الديموقراطية الراقية التي أجري بها الاستجوابين ، مؤكدين أن مثل هذه الممارسات الراقية في الطرح هي الهدف من إجراء الاستجوابات.

في هذا السياق وصف رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم مناقشة الاستجوابين من النواب مقدمي الاستجواب والوزيرين المستجوبين بانها "ممارسة ديمقراطية راقية".

جاء ذلك في تصريح الغانم للصحافيين في مجلس الأمة عقب انتهاء جلسة المجلس العادية التي ناقش خلالها استجوابي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وأكد أن المهم من مناقشة أي استجواب هو الالتزام بالممارسة الديمقراطية الهادفة إلى الإصلاح "وألا تتحول بأي شكل من الأشكال إلى ما يساهم في إحداث أي نوع من أنواع الانقسام" مشددا على وجوب حرص ممثلي الأمة على مسؤولياتهم في ذلك.

وكان رئيس مجلس الأمة أعلن في وقت سابق اليوم انتهاء مناقشة استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء "دون وجود متحدثين كمؤيد ومعارض للاستجواب ودون تلقيه أي اقتراحات".

من ناحيته شدد النائب أحمد الفضل على ضرورة مراعاة توقيت تقديم الاستجوابات بما لا يعارض التشريعات المدرجة على جدول أعمال المؤسسة التشريعية.

وقال الفضل عقب الجلسة "الحديث عن الاستجواب الثاني أولى وأجدى لأن الاستجواب الأول كان عبارة عن مضيعة للوقت، وكان استجوابًا لكل الوزراء باستثناء الوزير المستجوب، فالمستجوبون يتحدثون عن الدفاع ومجلس الوزراء ومخالفات بأماكن أخرى ولكنهم لم ينجحوا بإبداء الأخطاء التي في الأماكن المسؤول عنها الوزير".

وأضاف "إن كان نجاح للاستجواب الأول فهو بأن المستجوبين نجحا بالحط من قيمة الأداة البرلمانية الراقية المتمثلة بالاستجواب وإسقاط من هيبة المجلس باستجوابات لا يوجد لها حتى مؤيد واحد"، مستغربًا أن يوقع أربعة أو خمسة أعضاء على طلب كان سيقدم لطرح الثقة بالوزير بينما لا يوجد أحد منهم يتحدث مؤيدًا للاستجواب.

واعتبر أن هذا الأمر يدل على عبثية استخدام أداة الاستجواب في السنوات الأخيرة وهو الأمر الذي تجلى في هذا المجلس ودور الانعقاد الحالي، مبينا أن الإرهاق الناتج عن طول مدة مناقشة الاستجواب أدى عدم تركيز الأعضاء على المناقشة.

ورأى أن هناك ٨ أيام متبقية إلى حين مناقشة طلب طرح الثقة بوزير الإعلام وهي مدة كافية للاطلاع على المضابط والحكم على الاستجواب.

وقال "ما همني بهذه الجلسة هو أننا في النصف ساعة الأخيرة أقررنا قانونين مهمين وهو أمر جيد حيث أني أميل للجانب التشريعي أكثر".

وبين أنه يمثل نظر النواب الذين يعتقدون أن مناقشة ١٥ قانونًا مدرجة على جدول أعمال المجلس من القوانين الثقيلة التي تعنى بالاقتصاد والحريات أولى من الاستجوابات.

وأكد على أن وقت مجلس الأمة ملك للناس وبالتالي على النواب مراعاة توقيت الاستجوابات وتأثيرها على القوانين الموجودة.

وختم قائلا "نحن نقدم الإنجاز على التكسبات الشعبية واعتقد أنه حتى التكسبات الشعبية فشلت".

من جهته أشاد النائب سعدون حماد بأداء وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري في جلسة الاستجواب، معربين عن قناعتهما بأن الوزير سيعبر جلسة طرح الثقة بأمان باعتبار ما قدمه من أداء مقنع .

وقال حماد استمعنا إلى ردود الوزير محمد الجبري خلال استجواب اليوم التي جاءت واضحة ومقنعة وأن معلومات المستجوبين كانت مغلوطة خاصة عن بعض الأسماء التي ذكرت.

وأشار حماد في تصريح صحافي إلى أن من بين مقدمي طلب طرح الثقة 6 من الدائرة الثالثة بمعنى أن الجبري منافس لهم في تلك الدائرة، مؤكدًا أن محاور الاستجواب كانت واضحة وأن تفنيد الوزير كان واضحًا.

وأضاف أنه في تاريخ 8 مايو المقبل سيشهد تجديد الثقة بالوزير لأن الجبري وزير حتى لو استقال فسوف يعود نائبًا عن الدائرة الثالثة وبالتالي سينافس بقوة في قواعده الانتخابية ولن يستطيعوا التأثير عليه.

واعتبر أن استجواب اليوم سوف يقوي الوزير الجبري وأن ما يحدث هو افتراء عليه ولقد قدم المستجوبون اتهامات له وقاموا بالاعتذار عنها.

بدوره أكد النائب د.عودة الرويعي أهمية الاستجوابات كأداة ديمقراطية شريطة ألا يؤدي تزاحمها إلى تعطيل سن التشريعات والقوانين المهمة.

وقال الرويعي في تصريح صحافي في مجلس الأمة عقب انتهاء الجلسة" تبارك إلى سيدي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهد الشيخ نواف الأحمد وللشعب الكويتي كافة وللأمتين العربية والإسلامية بحلول شهر رمضان الأسبوع القادم".

وأضاف الرويعي أن الاستجوابات ممارسة ديمقراطية لكنها أصبحت في مثل هذا السياق وتزاحمها في نهاية دور الانعقاد يعطل القوانين الموجودة، داعيًا النواب إلى دعم الانتهاء من الاقتراحات بقوانين والقوانين الموجودة على جدول الأعمال واللجان المختلفة.

وأعرب الرويعي عن سعادته من أن الممارسة الديمقراطية التي ارتضيناها بأن تكون المعيار والمقياس وفق الأطر الدستورية وتكريسها في جميع ممارساتنا على اختلاف أفكارنا وأمورنا الخاصة بالعمل السياسي، مؤكدًا أن الاستجواب حق دستوري مكفول لأعضاء مجلس الأمة.

وانتقد الرويعي تكريس بعض الأمور التي حدث في هذا الاستجواب الأول بعدم وجود متحدثين معارضين أو مؤيدين" ولكن كنا نريد أن يكون من هو مقتنع بما يتم طرحه ومن هو معارض لما يتم طرحه ولم نحصل على هذا الأمر إنما تم الاكتفاء بالمناقشة".

وقال إن الاستجواب الثاني بالنظر إلى الأسماء العشرة الموقعين على طلب طرح الثقة فنجد أنها لا تمثل توجهًا معينًا وأغلب الموقعين هم من نفس الدائرة التي يترشح بها الوزير المستجوب، موضحًا أن ذلك مؤشر خطير إن لم يحدث تدارك كثير من التوجهات والاصطفاف المعين".

وأكد أن "الحسبة الانتخابية أصبحت هي المؤشر والدافع وكأن شبح الانتخابات قريب، مثلما حصل في استجوابي بخيت الرشيدي وهند الصبيح واليوم نكرس هذا الأمر وهو مؤشر خطير".

وتمنى أن يقف هذا الفرز وأن يكون هناك من ينظر للمصلحة الوطنية بمفهوم أشمل وليس قضية الاصطفاف ليس دفاعًا عن الوزير، وكنت أريد إذا كانت هناك عشرة أسماء لطلب طرح الثقة أن تكون ممثلة لكل الفئات والشرائح والتوجهات والخلفيات النيابية".

وأهاب الرويعي بالنواب جميعًا أن ينتبهوا لهذه القضية في ظل الطرح الراقي والمفيد للطرفين واستفاد منها الجميع، محملاً الخريطة التي أصبحنا عليها والتي نكرس هذا الفرز، منوهًا إلى توقيع الطلب قبل الانتهاء من مرافعة الطرفين.

- الغانم : يجب ألا تتحول بأي شكل من الأشكال إلى ما يساهم في إحداث أي نوع من الانقسام
- الفضل : على النواب مراعاة توقيت الاستجوابات وتأثيرها على القوانين الموجودة
- سعدون حماد : 8 مايو المقبل سيشهد تجديد الثقة بالوزير الجبري
- الهرشاني : الاستجواب لا يرتقي لطرح الثقة وجميع الردود أقنعت غالبية النواب
- الرويعي تزاحم الاستجوابات في نهاية دور الانعقاد يعطل القوانين الموجودة